SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

دليل إرشادي

أدلة وقرائن المراجعة الحية

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

محتوى الدليل

مقدمة	3
أدلة المراجعة - نظرة عامة	5
أنواع أدلة المراجعة	12
أدلة وقرائن المراجعة الحية	17
أمثلة توضيحية لأدلة وقرائن المراجعة الحية بالمملكة العربية السعودية وتطبيقاتها في عملية المراجعة	23
أمثلة أخرى للمنصات الحكومية والخدمات المقدمة بشرح مبسط	45

المقدمـــة

اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية خطوات عديدة خلال السنوات الماضية واتبعت أسلوباً مطوراً لتسريع مراحل التحول الرقمي، وذلك من خلال تبني أفضل الأفكار لتنفيذ أحدث أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تساعد كثيراً في تقديم حلول رقمية لتسهيل الآليات المتمثلة بتقديم الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني ورقمي، والعمل على تطوير هذه الخدمات وتقديمها من خلال منصات رقمية لتكون حكومة المملكة ذات بنية تحتية رقمية مفيدة للمستخدمين وفعالة مما يساعد في نشر المعرفة والخدمات الإلكترونية. واليوم تتمتع حكومة المملكة ببنية تحتية رقمية قوية مقارنة بأكثر الدول تطوراً رقمياً، حيث ساهمت هذه البنية على تسريع عملية التحول الرقمي لكافة الخدمات الحكومية، وأيضاً عملت هذه البنية التحتية الرقمية على تمكين المملكة من مواجهة الأزمات المعطلة لعجلة التنمية والخدمات المقدمة في القطاعين العام والخاص، والتي ساهمت أيضاً في استمرارية العمل والعمليات التعليمية وكافة متطلبات الحياة خلال جائحة كورونا (كوفيد19-)، كما صنفت المملكة ضمن أفضل 10 دول متقدمة في العالم لما تملكه اليوم من متانة في البنية التحتية الرقمية [1].

في ضوء الجهود الجبارة لحكومة المملكة في عملية التحول الرقمي بمختلف مجالاته والتي تسهم في جعل البنية التحتية الرقمية مواكبة لروح العصر والتطور، وفي ازدهار المجتمع الرقمي في جميع مجالات الحياة، وفي تلبية متطلبات الوطن الطموح وذلك ضمن إطار وأهداف رؤية المملكة 2030، والتي يعتبر التحول الرقمي فيها أحد أهم الركائز الأساسية[2]، عملت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين هذا الدليل الذي يحتوي على نبذة تعريفية عن أدلة المراجعة بشكل عام والتطبيقات الخاصة بأدلة المراجعة الحية مع بعض الأمثلة التطبيقية والتي يمكن الاستفادة منها باستخدام عدة منصات حكومية وذلك في عملية تجميع وتقييم أدلة المراجعة.

ويستهدف هذا الدليل بشكل خاص تطبيقات عملية في تجميع أدلة المراجعة الحية لأغراض مراجعة القوائم المالية من المراجع الخارجي، كما يمكن استخدامه للارتباطات الأخرى بخلاف ارتباطات المراجعة، ولتطبيقات المراجعة الداخلية.

[1] المنصة الوطنية الموحدة
[2] وحدة التحول الرقمي

إخلاء المسؤولية

هذا دليل استرشادي فحسب، ولا يعد ما ورد فيه بديلاً لأي من المعايير الدولية للمراجعة والأنظمة واللوائح المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وعند وجود أي تعارض بين ما ورد في هذا الدليل وبين المعايير الدولية للمراجعة والأنظمة واللوائح المنطبقة في المملكة العربية السعودية، فإن المرجعية تكون لتلك المعايير والأنظمة واللوائح.

تم إعداد هذا الدليل على فرضية أن المستخدم لديه المعرفة المطلوبة بالمعايير الدولية للمراجعة والأنظمة واللوائح المنطبقة في المملكة العربية السعودية. وتعد الإرشادات الواردة في هذا الدليل غير إلزامية، ولا تعد جزءاً من متطلبات المعايير الدولية المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ومن ثم فإن الاطلاع على هذا الدليل لا يغني عن الاطلاع على المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ولإجراء عملية مراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، يتعين على المراجع الالتزام بجميع المعايير الدولية للمراجعة ذات الصلة بعملية المراجعة.

لقد تم إعداد هذا الدليل لأغراض الاسترشاد به ولتقديم توجيهات عامة فقط، وهو لا يمثل مشورة مهنية ولا يحل محل المتطلبات الواردة في المعايير الدولية للمراجعة، وما ورد فيه من أمثلة تعد مجرد وسيلة استرشادية للتعرف على كيفية الاستفادة من تجميع وتقييم أدلة المراجعة الحية من منصات مختلفة، ولا تمثل حصراً للحالات الواقعية سواء فيما يتعلق بمصادر المنصات، أو أنواع وطبيعة الأدلة المجمعة، أو جودتها. كما لا يؤدي اتباع هذا الدليل إلى إبراء ذمة المراجع من مسؤوليته عن ضمان الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة.
و عند توثيق المراجع لأعمال المراجعة، يجب عليه الالتزام بالمتطلبات الواردة في معيار المراجعة (230) «توثيق أعمال المراجعة» والمتطلبات الخاصة بتوثيق أعمال المراجعة الواردة في معايير المراجعة الأخرى.

أدلة المراجعة

نظرة عامة

تقسم عملية المراجعة إلى ثلاث مراحل رئيسية:

1

مرحلـــة التخطيـــط والتقييـــم وفيهـا يقـوم المراجـع بتحديـد الحسـابات الرئيسـية لـدى الشـركة وتحديـد أنـواع الاختبـارات التـي سيقوم بها للتأكـد مـن دقـة هـذه الحسـابات

2

مرحلـة التنفيـــذ، وتعتبـر هـذه المرحلة النقطة التي يبدأ المراجع فيهـا بطلـب واسـتخدام الأدلـة لتحديـد صحـة حسـابات الشـركة.

3

مرحلـة جمـــع النتائـج وإكمـال عمليات المراجعة حيث يقوم فيها المراجـع بتحديـد مـدى تأثيـر نتائـج أدلـة المراجعة علـى تقريـر المراجـع الخارجـي والـرأي المسـتقل عـن عدالـة القوائـم الماليـة.

وعـرف المعيـار الدولـي للمراجعـة (500) أدلـة المراجعـة بأنهـا معلومـات يسـتخدمها المراجـع فـي التوصـل إلـى الاسـتنتاجات التـي يبنـي رأيـه علـى أساسـها. وتتضمـن أدلـة المراجعة كلاً مـن المعلومات الـواردة فـي السـجلات المحاسـبية التـي تسـتند إليهـا القوائـم الماليـة والمعلومـات المتحصـل عليهـا مـن مصـادر أخـرى [3]. ويتمثـل هـدف المراجـع فـي تصميم وتنفيـذ إجـراءات مراجعـة بطريقـة تمكنه مـن الحصول علـى مـا يكفـي مـن أدلـة المراجعـة المناسـبة، حتـى يكـون قـادراً علـى اسـتخلاص اسـتنتاجات معقولـة تشـكل أساسـاً لرأيـه[4]. ويتحمـل المراجـع المسـؤولية عـن تصميـم وتنفيـذ إجـراءات المراجعـة للحصـول على مـا يكفـي مـن أدلـة المراجعـة المناسـبة حتـى يكـون قـادراً علـى اسـتخلاص اسـتنتاجات معقولـة تشـكل أساسـاً لرأيـه[5].

(3) المعيار الدولي للمراجعة (500) «أدلة المراجعة»، الفقرة 5(ج)
(4) المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة 4
(5) المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة 1

وفيما يلي ذكر لبعض النقاط التي يجب مراعاتها من قبل المراجع فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة:

01 أدلة المراجعة الكافية والمناسبة: حيث يجب على المراجع أن يصمم وينفذ إجراءات مراجعة مناسبة في ظل الظروف القائمة بغرض الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة [6].

02 المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة مراجعة: عند تصميم إجراءات المراجعة وتنفيذها، يجب على المراجع النظر في مدى ملاءمة المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة مراجعة، والنظر في إمكانية الاعتماد عليها [7].

03 استخدام المعلومات التي من إعداد المنشأة: حيث يجب على المراجع تقويم ما إذا كانت هذه المعلومات يمكن الاعتماد عليها بشكل كافٍ لتحقيق أغراض المراجع [8].

04 عدم اتساق أدلة المراجعة أو الشكوك في إمكانية الاعتماد عليها: إذا

أ. كانت أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها من أحد المصادر غير متسقة مع تلك التي تم الحصول عليها من مصدر آخر، أو

ب. كانت لدى المراجع شكوك بشأن إمكانية الاعتماد على المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة مراجعة، فيجب على المراجع أن يحدد ما هي التعديلات أو الإضافات التي من الضروري إدخالها على إجراءات المراجعة لمعالجة هذا الأمر، ويجب عليه أن ينظر في تأثير هذا الأمر، إن وجد، على جوانب المراجعة الأخرى [9].

05 مصادر أدلة المراجعة:يتم الحصول على بعض أدلة المراجعة من خلال تنفيذ إجراءات مراجعة لاختبار السجلات المحاسبية، على سبيل المثال من خلال التحليل والفحص، وإعادة تنفيذ الإجراءات المتبعة في آلية التقرير المالي، والمطابقة بين الأنواع والتطبيقات المتعلقة بنفس المعلومات. وقد يحدد المراجع من خلال تنفيذ إجراءات المراجعة أن السجلات المحاسبية متسقة داخلياً ومتفقة مع القوائم المالية [10]. وعليه، يكون مستوى التأكيد الذي يتم التوصل إليه من أدلة المراجعة المتسقة التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة أو التي تكون ذات طبيعة مختلفة أعلى عادةً من التأكيد الذي يتم التوصل إليه من أدلة المراجعة التي يتم النظر في كل منها على حدة. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي المعلومات المؤيِّدة التي تم الحصول عليها من مصدر مستقل عن المنشأة إلى زيادة التأكيد الذي يحصل عليه المراجع من أدلة المراجعة المُعدَّة داخلياً، كالأدلة الموجودة ضمن السجلات المحاسبية أو محاضر الاجتماعات أو إفادات الإدارة [11].

[6] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة 6
[7] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة 7
[8] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة 9
[9] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة 11
[10] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة أ11

كما ذكر المعيار الدولي للمراجعة (500) "أدلة المراجعة" أن إمكانية الاعتماد على المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة مراجعة، وبالتالي إمكانية الاعتماد على أدلة المراجعة نفسها، تتأثر بمصدرها وطبيعتها والظروف التي تم الحصول عليها في ظلها، بما في ذلك أدوات الرقابة على إعدادها وصونها، عند الاقتضاء. ولذلك، فإن التعميم بشأن إمكانية الاعتماد على مختلف أنواع أدلة المراجعة يخضع لاستثناءات مهمة. وحتى عندما يتم الحصول على المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة مراجعة من مصادر من خارج المنشأة، فقد توجد ظروف يمكن أن تؤثر على إمكانية الاعتماد عليها. فعلى سبيل المثال، قد لا يمكن الاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن المنشأة إذا كان المصدر تنقصه المعرفة، أو قد يكون الخبير الذي استعانت به الإدارة مفتقراً إلى الموضوعية. ومع التسليم بوجود تلك الاستثناءات، فإن التعميمات التالية بشأن إمكانية الاعتماد على أدلة المراجعة قد تكون مفيدة:

- تزيد إمكانية الاعتماد على أدلة المراجعة عندما يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة من خارج المنشأة.

- تزيد إمكانية الاعتماد على أدلة المراجعة المُعدَّة داخلياً عندما تتصف أدوات الرقابة المرتبطة بها والمفروضة من قبل المنشأة بالفاعلية، بما في ذلك أدوات الرقابة على إعدادها وصونها.

- تُعد أدلة المراجعة التي يحصل عليها المراجع بشكل مباشر (على سبيل المثال، من خلال ملاحظة تطبيق أدوات الرقابة) أعلى في إمكانية الاعتماد عليها من أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها بشكل غير مباشر أو عن طريق الاستدلال (على سبيل المثال، من خلال الاستفسار عن تطبيق أداة من أدوات الرقابة).

- تُعد أدلة المراجعة التي في شكل موثق، سواءً كانت ورقية أو في وسيط إلكتروني أو غير ذلك، أعلى في إمكانية الاعتماد عليها من الأدلة التي يتم الحصول عليها شفوياً (على سبيل المثال، تكون المحاضر التي يتم إعدادها بالتزامن مع عقد اجتماع ما أعلى في إمكانية الاعتماد عليها من الإفادة الشفهية اللاحقة للأمور التي تمت مناقشتها).

- تكون أدلة المراجعة التي توفرها المستندات الأصلية أعلى في إمكانية الاعتماد عليها من أدلة المراجعة التي توفرها النسخ الضوئية أو النسخ المرسلة بالفاكس، أو المستندات التي تم تصويرها أو رقمنتها أو المحولة بأية صورة أخرى إلى شكل إلكتروني، والتي تتوقف إمكانية الاعتماد عليها على أدوات الرقابة على إعدادها وصونها [12].

بالإضافة إلى ذلك، فقد ذكر المعيار الدولي للمراجعة (500) "أدلة المراجعة" أن بعض إجراءات المراجعة قد يتم استخدامها كإجراءات لتقييم المخاطر، أو اختبارات لأدوات الرقابة، أو إجراءات أساس، بناءً على السياق الذي يطبق فيه المراجع تلك الإجراءات [13]. كما نوه المعيار إلى وجود معلومات إلكترونية معينة قد لا تكون قابلة للاسترداد بعد فترة زمنية محددة، على سبيل المثال، إذا تم تغيير الملفات وإذا لم توجد ملفات احتياطية. وبناءً عليه، قد يجد المراجع أنه من الضروري نتيجةً لسياسات المنشأة المتعلقة بالاحتفاظ بالبيانات أن يطلب الاحتفاظ ببعض المعلومات لأغراض الفحص أو أن ينفذ إجراءات المراجعة عند توفر المعلومات [14].

وفيما يلي بيان وشرح مبسط لبعض إجراءات المراجعة الواردة في المعيار الدولي للمراجعة (500) "أدلة المراجعة".

[11] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة أ12
[12] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة أ35
[13] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة أ15
[14] المعيار الدولي للمراجعة (500)، الفقرة أ17

بيـان وشـرح مبسـط لبعـض إجـراءات المراجعـة الـواردة فـي المعيـار الدولـي للمراجعـة 500 - أدلـة المراجعـة:

01	التقصي	1. يشـمل الفحص المادي التحقق من السـجلات أو الوثائق، سـواء كانت داخليـة أو خارجية، أو فـي شـكل ورقي أو إلكترونـي أو أية صـورة أخرى، أو التحقـق الفعلي من أصـل ما. ويوفر الفحص المادي للسـجلات والمسـتندات أدلـة مراجعة تختلـف درجة إمكانيـة الاعتماد عليها بناءً على طبيعة هذه السـجلات والمسـتندات ومصدرها، وفي حالة السـجلات والمسـتندات الداخليـة، فتختلـف درجـة إمكانية الاعتماد أيضـاً على فاعليـة أدوات الرقابـة المطبقة على إنتاج هذه السـجلات والمسـتندات. ومـن أمثلة الفحص المـادي المسـتخدم كاختبار لأدوات الرقابـة، الفحص المادي للسـجلات للحصول علـى أدلة تتعلق بمنـح التصريح. 2. تُمثـل بعـض المسـتندات أدلة مراجعة مباشـرة علـى وجود الأصـل، ومثال ذلك، مسـتند يشـكل أداة مالية مثل سـهم أو سـند. ولا يوفـر بالضرورة الفحـص المادي لتلك المسـتندات أدلـة مراجعة بشـأن الملكية أو القيمـة. وإضافة لذلك، قـد يوفر الفحص المـادي لعقد محرر أدلـة مراجعة ذات صلة بتطبيق المنشـأة للسياسـات المحاسـبية، مثل إثبـات الإيرادات. 3. قـد يوفر الفحـص المادي للأصـول الملموسـة أدلة مراجعة يمكـن الاعتمـاد عليها فيما يتعلـق بوجودهـا، ولكنـه لا يوفر بالضـرورة أدلة عن حقـوق والتزامـات المنشـأة أو تقويم الأصـول. وقد يتزامـن الفحص المـادي لبنود المخـزون الفردية مـع ملاحظة جـرد المخزون.
02	الملاحظة (أ٢١)	تتمثـل الملاحظـة فـي متابعة عمليـة أو إجراء ينفـذه آخرون، على سـبيل المثـال، ملاحظة المراجـع لقيـام موظفي المنشـأة بجـرد المخـزون، أو ملاحظة أداء أنشـطة الرقابـة. وتوفر الملاحظـة أدلة مراجعة بشـأن تنفيـذ عملية أو إجراء، لكنهـا تقتصر على اللحظـة الزمنية التي تحـدث فيهـا الملاحظـة، وتكون مقيـدة بحقيقـة أن فعل الملاحظـة قد يؤثر علـى كيفية تنفيـذ العمليـة أو الإجـراء. انظر معيـار المراجعة (501) لمزيـد من الإرشـادات حول ملاحظة جـرد المخزون.

03	**المصادقة الخارجية (٢٢أ)**	تُمثل المصادقة الخارجية دليل مراجعة يحصل عليه المراجع في صورة رد كتابي مباشر على المراجع من طرف ثالث (الطرف القائم بالمصادقة) في شكل ورقي أو إلكتروني أو أية وسيلة أخرى. وفي كثير من الأحيان تكون إجراءات المصادقة الخارجية ملائمة عندما تتناول الإقرارات المرتبطة بأرصدة حسابات معينة وعناصرها. ومع ذلك، لا يلزم أن تنحصر المصادقات الخارجية على أرصدة الحسابات فقط. فعلى سبيل المثال، قد يطلب المراجع المصادقة على شروط اتفاقيات أو معاملات للمنشأة مع أطراف ثالثة؛ وقد يهدف طلب المصادقة إلى السؤال عمّا إذا كان قد تم إدخال أي تعديلات على الاتفاقية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التفاصيل ذات الصلة. وتُستخدم أيضاً إجراءات المصادقة الخارجية للحصول على أدلة مراجعة بشأن عدم وجود ظروف معينة، على سبيل المثال، عدم وجود "اتفاق جانبي" قد يؤثر على إثبات الإيرادات.
04	**إعادة الاحتساب (٢٣أ)**	يتألف إعادة الاحتساب من التأكد من الدقة الحسابية للوثائق أو السجلات. وقد يتم تنفيذ إعادة الاحتساب يدوياً أو إلكترونياً.
05	**إعادة التنفيذ (٢٤أ)**	ينطوي إعادة التنفيذ على التنفيذ المستقل من جانب المراجع للإجراءات أو أدوات الرقابة التي نُفذت في الأصل كجزء من الرقابة الداخلية للمنشأة.
06	**الإجراءات التحليلية (٢٥أ)**	تتألف الإجراءات التحليلية من عمليات تقويم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المنطقية بين كل من البيانات المالية وغير المالية. وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً التحري الضروري عن التقلبات أو العلاقات التي يتم التعرف عليها والتي لا تتسق مع المعلومات الأخرى ذات الصلة أو تختلف عن القيم المتوقعة بمبلغ كبير.

07

الاستفسار (أ٢٦-أ٢٩)

1. يتألف الاستفسار من طلب معلومات مالية وغير مالية من أشخاص على دراية ومعرفة، من داخل المنشأة أو من خارجها. ويُستخدم الاستفسار على نطاق واسع طوال المراجعة، إضافة إلى إجراءات المراجعة الأخرى. وقد يتراوح الاستفسار من استفسارات رسمية مكتوبة إلى استفسارات غير رسمية شفهية. ويُعد تقويم الردود على تلك الاستفسارات جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستفسار.

2. قد تُوفر الردود على الاستفسارات للمراجع معلومات لم تكن معروفة من قبل أو أدلة مراجعة مؤيدة. وفي المقابل، قد توفر الردود معلومات تختلف بشكل كبير عن المعلومات الأخرى التي حصل عليها المراجع، على سبيل المثال، المعلومات التي تتعلق باحتمالية تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة. وفي بعض الحالات، قد توفر الردود على الاستفسارات أساساً للمراجع لتعديل أو تنفيذ المزيد من إجراءات المراجعة.

3. على الرغم من أن التثبت من الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال الاستفسار غالباً ما يكون ذا أهمية خاصة، فإنه في حالة الاستفسارات عن نية الإدارة، قد تكون المعلومات المتاحة لدعم هذه النية محدودة. وفي هذه الحالات، فإن فهم التاريخ السابق للإدارة في تنفيذ نواياها المصرح بها، والأسباب التي حددتها الإدارة لاختيار تصرف معين، وقدرة الإدارة على تنفيذ تصرف معين، قد يوفر معلومات ملائمة تؤيد الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال الاستفسار.

4. فيما يتعلق ببعض الأمور، قد يرى المراجع أنه من الضروري الحصول على إفادات مكتوبة من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، لتأكيد الردود على الاستفسارات الشفهية.

أنواع
أدلة المراجعة

يستعرض هذا القسم من الدليل أنواع أدلة المراجعة التي يمكن أن يعتمد عليها المراجع الخارجي خلال عملية مراجعة القوائم المالية، خصوصاً في مرحلة التنفيذ، ومدى قوة كل من هذه الأدلة وإمكانية الاعتماد عليها ومدى مصداقيتها وإمكانية التحقق من مصدرها. كما يذكر هذا الدليل بعض الأمثلة لتوثيق عمل المراجع عن طريق التحقق من صحة ودقة الأدلة المجمعة وتوثيق أدلة وقرائن المراجعة المجمعة في ملف المراجعة.

أ

أنواع أدلة المراجعة وترتيبها حسب قوتها

تتطلب عملية المراجعة فحص العديد من الأدلة التي تدعم المراجع في التأكد من صحة ودقة المعلومات المقدمة إليه من قبل عميل المراجعة، وتختلف هذه الأدلة من ناحية القوة والمصداقية وإمكانية الاعتماد عليها دون استخدام أدلة أخرى داعمة. وفيما يلي ذكر لأهم أنواع أدلة المراجعة مصنفة من الأقوى إلى الأقل قوة مع بيان بعض الصعوبات التي تواجه المراجع في تحديد كل من دقة تلك الأدلة وقوتها وإمكانية الاعتماد عليها.

01

فحص وجود الأصول

في حال إمكانية فحص وجود الأصول، فإن هذا الدليل يمثل أقوى دليل لتحديد ما إذا كان هناك خلل واضح من ناحية تحديد ملكية أو قيمة هذه الأصول. ويعتبر هذا الدليل من أقوى الأدلة، خصوصاً عند إرفاق صور للفحص في أوراق عمل المراجع. ولكن تكمن المشكلة الأساسية هنا في التأكد من ملكية هذه الأصول والتي غالباً ما تثبت بموجب أوراق رسمية. وتستدعي الحاجة هنا الاعتماد على أدلة حية يمكن استخراجها من بعض المنصات الحكومية، والتي سيتم تداولها بالتفصيل في القسم الرابع من هذا الدليل.

02

المصادقات

يُقصد بالمصادقات استلام مصادقة من طرف ثالث (خارجي) بما يؤكد صحة المعلومات التي تم تقديمها من قبل العميل/الشركة. وقد تكون هناك بعض التحديات فيما يتعلق بالمصادقات من حيث التحقق من استلام الوثائق من مصدرها الصحيح. وباستخدام أدلة المراجعة الحية على بعض المنصات في الجهات الحكومية، يمكن للمراجع التحقق من المصدر حيث يعتبر ذلك مصدراً موثوقاً من طرف ثالث (خارجي) في حال القيام بإجراءات التحقق لطبيعة هذه الأدلة، كما سيتم مناقشة تلك الأدلة الحية بالتفصيل في القسم الرابع من هذا الدليل.

03

الاستفسارات وإعادة التنفيذ والإجراءات التحليلية وغيرها:

هي أدلة المراجعة التي يقوم المراجع بجمعها للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من الإدارة، وفي بعض الأحيان يقوم المراجع بجمع أكثر من دليل ليتمكن من تحديد صحة المعلومات والتأكد من قوتها للوصول إلى قناعة كافية حول هذه الأدلة ليتمكن من إبداء رأيه.

ب

التأكد من مصداقية الأدلة والسيطرة عليها

يجب على المراجع تحديد مدى مصداقية الأدلة التي تم الحصول عليها، ولذلك يقوم المراجع بعدة إجراءات للتأكد من صحة هذه المعلومات. وتختلف هذه الإجراءات حسب نوع الدليل المستلم وحسب مدى الحاجة للتأكد من المصداقية. وفي حال التعامل مع الأدلة الحية، فإن دور وفائدة استخدام الأدلة الحية يكمن بشكل واضح في حيثية التأكد من صحة المعلومات المقدمة وللاستفادة من تطورات التحول الرقمي التي نشهدها اليوم. وسيتم استعراض مجال استخدام الأدلة الحية بشكل مفصل بالقسم الرابع من هذا الدليل في سياق الحصول على أدلة المراجعة والتي تشمل المعلومات الخاصة بالمنشآت تحت المراجعة من خلال الاطلاع على المنصات الحكومية لهذه المنشآت والتحقق من المعلومات المتوفرة في هذه المنصات.

ويتم توثيق الأدلة من خلال المسح / التصوير الكامل والدقيق للمستندات الأصلية غير المعدلة والتي تم الحصول عليها مباشرة من المنصة الحكومية. ويقوم المراجع بعملية تحويل المستندات الأصلية إلى نسخة إلكترونية (أي

عملية المسح الضوئي أو صورة من الشاشة)، ثم يحدد المخاطر والضوابط ذات الصلة، ويختبر تلك الضوابط لوضع أساس للاعتماد على عملية المسح. ويراعي المراجع أيضاً كيفية تأثير مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات أثناء عملية المراجعة على نظام حفظ المستندات ويحدد المراجع خلال عملية المراجعة إجراءات لمعالجة تلك المخاطر.

ولكن يجب على المراجع عند استخدام أدلة المراجعة الحية، أن يقوم بتقييم ما إذا كانت المعلومات يمكن الاعتماد عليها بما يكفي لتوفير أساس لإبداء الرأي وذلك من خلال الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن مدى صحة واكتمال المعلومات ودقتها. ويتطلب استخدام أدلة المراجعة الحية من المراجع التأكد من صحة المعلومات وبعض النقاط الهامة الأخرى خلال عملية المراجعة ومن ضمنها:

01

التأكد من اسم المستخدم الصحيح والخاص بالمنشأة تحت المراجعة:

بحيث يتأكد المراجع أن اسم المستخدم يخص المنشأة تحت المراجعة بالتحديد ويتم تأكيد ذلك عن طريق مقارنة الاسم الموضح بالسجل التجاري للشركة مع الاسم المستخدم.

02

إجراءات التأكد من اكتمال المعلومات:

يقوم المراجع بالتأكد من خلال الأدلة الحية المتوفرة في المنصات الحكومية والتي سيتم توضيحها بالتفصيل في القسم الرابع لهذا الدليل من اكتمال المعلومات المقدمة من قبل المنشأة محل المراجعة، بحيث تمكن هذه المنصات المراجع من التأكد أن جميع المعلومات الظاهرة على هذه المنصات الحكومية تم ضمها إلى سجلات المنشأة محل المراجعة. بالإضافة لذلك، يجب على المراجع أن يتأكد من مصادر المعلومات الواردة بهذه المنصات. على سبيل المثال، قد تكون بعض المعلومات الواردة بهذه المنصات هي نتيجة بيانات قد تم إدخالها من قبل العميل ولا تتضمن أي تأكيد من قبل المنصة وبالتالي يجب على المراجع أن يصمم إجراءات مراجعة تمكنه من الحصول على أدلة مراجعة متسقة ويمكن الاعتماد عليها.

03

وقت دخول المنصة:

على المراجع التأكد من توقيت الدخول إلى المنصة الحية في الوقت الصحيح والمناسب والمتسق مع الفترة المالية تحت المراجعة. ويتطلب ذلك التنسيق مع العميل بهذا الخصوص قبل نهاية السنة المالية، حيث إن التأخر في الدخول إلى المنصة قد يمنع من الوصول إلى الأدلة الخاصة بالفترة المالية محل المراجعة وذلك في حال عدم القدرة على استخراج بيانات تاريخية من المنصة.

ج

توثيق عمل المراجع بالتحقق من صحة ودقة الأدلة المجمعة وتوثيق أدلة وقرائن المراجعة المجمعة

يتناول المعيار الدولي للمراجعة (230) "توثيق أعمال المراجعة" مسؤولية المراجع عن القيام بتوثيق أعمال مراجعة القوائم المالية وإصدار الرأي حول القوائم المالية. وذكر المعيار أن هدف المراجع هو إعداد توثيق يوفر: (1) سجلاً كافياً ومناسباً كأساس لتقرير المراجع و(2) أدلة على أن المراجعة قد تم التخطيط لها وتم تنفيذها وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة. وفيما يخص أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها أثناء تنفيذ إجراءات المراجعة، يجب على المراجع أن يوثق مصدر الدليل والإجراءات التي تم إجراؤها لتقييم مدى ملاءمة الأدلة وإمكانية الاعتماد عليها. ويشمل هذا التوثيق، على سبيل المثال لا الحصر، وصف لاسم المنصة المستخدمة، ونوع الأدلة مع ذكر مصدرها. ويجب على المراجع مراعاة مخاطر تغيير البيانات وتعديلها، والتأكد من الرقابة عليها من قبل جهة مستقلة، مع الأخذ بالاعتبار مصدرها من حيث الأصل.

وبالتالي، تستدعي الحاجة توثيق الخطوات التي قام بها المراجع بصورة واضحة في ملف المراجعة بحيث توضح الخطوات التي قام بها وأي توضيحات أخرى قد تكون في شكل تصوير للشاشة على سبيل المثال. وكما هو موضح سابقاً، يجب على المراجع توثيق جميع الأدلة التي حصل عليها بوضوح وشرح كيفية الوصول إليها، وكيفية التأكد من دقتها وصحتها. كما يمكن أن يتم التوثيق بطرق مختلفة مع التركيز على أهمية الوصول إلى الهدف منه وهو توضيح العمل الذي قام به المراجع، وكيفية الوصول إليه وكيف يمكن استخدامه كدليل مراجعة. ومن طرق التوثيق التي يمكن استخدامها تصوير الشاشة، وحفظ اسم المستخدم، وتوضيح طريقة الدخول وغيرها.

[15] معيار المراجعة (230) "توثيق أعمال المراجعة"، الفقرة 5

أدلة وقرائن المراجعة الحية

تتمثل أدلة المراجعة الحية في الأدلة التي يستخدمها المراجع من خلال الخدمات الحكومية المقدمة الرقمية وكيفية الاستفادة من هذه الأدلة خلال عملية المراجعة. وهدف المراجع هو تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة بطريقة تمكنه من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، ليكون قادراً على استخلاص استنتاجات معقولة تشكل أساساً لرأي المراجع. وتعد أدلة وقرائن المراجعة الحية أحد أدلة المراجعة الفعالة وغالباً ما تدعم الحصول على الدليل الحي من طرف ثالث مما يزيد فاعلية هذه الأدلة ومناسبتها لعملية المراجعة، ومع التطور الذي نشهده اليوم في المملكة العربية السعودية من تحول رقمي في الخدمات الحكومية، مما يمكن المراجع من الاستفادة والحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة الحية وتوثيقها ويكون قادراً على توفير أساس لرأيه ولابد من أن تكون أدلة المراجعة ملائمة وكافية للاعتماد عليها في عملية مراجعة القوائم المالية.

أ

طريقة الاستخدام والحصول على أدلة المراجعة الحية

تكون طريقة الحصول على أدلة المراجعة الحية من خلال معرفة المراجع لنوعية الخدمات الحكومية الرقمية المقدمة عبر المنصات الرقمية المختلفة لكل جهة حكومية وكيفية استغلال هذه الخدمات في عملية المراجعة لتوفير أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لأبداء الرأي، ولابد من معرفة هل من الممكن حصول المراجع على الخدمة مباشرة أو غير مباشرة من خلال العميل، حيث إن بعض المنصات تسمح فقط لإدارة المنشأة (عميل المراجعة) للوصول إلى الخدمات الرقمية مما يمكن المراجع من طلب أدلة المراجعة الحية خلال عملية المراجعة من قبل إدارة المنشأة ويندرج هذا العمل من خلال التعاون المشترك بين المراجع والإدارة في المنشأة مما يساهم في اكتمال عملية المراجعة وتوفير كافة الأدلة التي تساهم في استنتاج المراجع خلال مراحل المراجعة من قبول العميل حتى إصدار تقرير المراجعة عن القوائم المالية ذات الصلة بعملية المراجعة.

ب

استخدامات أدلة وقرائن المراجعة الحية في دورة المراجعة

إن أدلة المراجعة الحية هي أحد أدلة المراجعة الفعالة والتي يتم استخدامها من قبل المراجع خلال عملية المراجعة، حيث إن على المراجع دوماً متابعة التطورات التقنية والعمل على تطوير أسلوب عملية المراجعة والتكيف مع التطور التقني الذي نشهده اليوم في العالم وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، حيث تعتبر المملكة أحد أهم الدول المتطورة تقنياً وهذا يساعد المراجع على المساهمة في تطوير مهنة المراجعة وكيفية متابعة هذه التطورات، ويتم استخدام أدلة المراجعة الحية في دورة المراجعة في عدة مراحل: -

01

عملية معرفة وقبول العميل

تعد هذه المرحلة حاسمة حيث إن المراجع يحدد ما إذا كان سيقبل العلاقة مع عميل مراجعة جديد، أو ما إذا كان سيستمر مع عميل المراجعة الحالي. ويعتمد قرار القبول أو الاستمرار مع العميل على تقييم هذا العميل، وعلى الاعتبارات المتعلقة بسلوك وآداب المهنة، وبالتالي يجب أن يقوم المراجع بإجراء فحص دوري داخلي للمنشآت المدرجة والمنشآت المهمة اقتصادياً، من عملاء المراجعة الحاليين وتوثيق النتائج. ومع ذلك، يجب أن يبقى المراجع متيقظاً للأوضاع والظروف التي تتطلب من المراجع إعادة النظر في الاستمرار مع العملاء الحاليين، حيث تعتبر أدلة المراجعة الحية أحد الأدلة المستخدمة في تحديد ما إذا كان سيقبل المراجع العلاقة مع العميل الجديد أو الاستمرار مع عميل المراجعة الحالي.

02

فهم طبيعة عمل المنشأة

تعد هذه المرحلة فهم طبيعة عمل المنشأة (العميل) من المراحل المهمة في عملية المراجعة حيث يجب على المراجع فهم طبيعة ونشاط عميل المراجعة لتحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها، وتعتبر أدلة المراجعة الحية أحد الأدلة التي يتم استخدامها في معرفة طبيعة عمل المنشأة، ومن الأمثلة على الأمور الأساسية التي لابد من فهمها وتوثيقها خلال عملية المراجعة:

- نظرة عامة عن تاريخ العميل وخلفيته (طبيعة أعمال العميل، عدد الفروع، المديرون التنفيذيون، كبار المساهمين، أعضاء لجنة المراجعة، المستشار القانوني، الأطراف ذات العلاقة وطبيعة العلاقة، والهيكل التنظيمي إلخ...).

- بيئة الرقابة في المنشأة (هيكل الأعمال، القواعد والثقافة الأخلاقية، كيفية تحديد مكافأة الموظفين، سيرة الموظفين، الصلاحيات والمسؤوليات).
- معلومات حول نظام الحاسب الآلي (نوع النظام المستخدم، مستوى اعتماد العميل على النظام، مهارات الموظفين في استخدام النظام، أمن النظام والنسخ الاحتياطية، مدى الثقة في مخرجات النظام).
- بيئة عملية التقرير المالي (إطار التقرير المالي، السياسات المحاسبية، الأثر المتوقع للسياسات المحاسبية على القوائم المالية).
- مجالات المراجعة المهمة ومكونات القوائم المالية الهامة (التقديرات المحاسبية، القيمة العادلة، اختيار السياسات المحاسبية، أي حدث رئيسي له أثر مهم على القوائم المالية).
- استخدام عمل الخبراء والأطراف الأخرى (وصف ملخص لعمل الخبير، خبرة العميل في المجال، مدى الاستعانة بعمل الخبير، أثر عمل الخبير على القوائم المالية).

03 عملية تنفيذ إجراءات المراجعة

تعد مرحلة التنفيذ في المراجعة هي المرحلة التي يقوم فيها المراجع بتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة ليتمكن من استخلاص استنتاجات معقولة لتكون أساساً لأبداء رأي المراجع حول القوائم المالية، وعند تصميم اختبارات الرقابة واختبارات التفاصيل، يجب على المراجع تحديد طرق اختيار بنود الاختبار التي تكون فعالة في استيفاء غرض إجراء المراجعة. تعتبر أدلة المراجعة الحية أحد الأدلة الفعالة خلال عملية المراجعة وتتمتع الأدلة الحية بأنها مستقلة تماماً عن المنشأة محل المراجعة وتكون من طرف مستقل بشكل كامل مما يزيد من الموثوقية في أدلة المراجعة مقارنة بالأساليب التقليدية ومن أهم الأمثلة للإقرارات خلال مرحلة التنفيذ في المراجعة كما يلي:

إقرارات بشأن مجموعة المعاملات والأحداث خلال فترة المراجعة

- الحدوث: أن المعاملات والأحداث التي تم تسجيلها قد حدثت وتخص المنشأة.
- الاكتمال: أن جميع المعاملات والأحداث التي ينبغي تسجيلها قد سُجلت.
- الدقة: أن المبالغ والبيانات الأخرى المتعلقة بالمعاملات قد سُجلت بشكل مناسب ودقيق.
- الفصل الزمني: أن المعاملات والأحداث قد سُجلت في الفترة المحاسبية الصحيحة.
- التصنيف: أن المعاملات والأحداث قد سُجلت في الحسابات المناسبة.

إقرارات بشأن أرصدة الحسابات في نهاية الفترة

- الوجود: أن كل الأصول والالتزامات وحصص الملكية موجودة.
- الحقوق والالتزامات: أن المنشأة تحتفظ أو تراقب الحقوق فيما يتعلق بالأصول، وأن الخصوم هي التزامات على المنشأة.
- الاكتمال: أن جميع الأصول والالتزامات وحصص الملكية التي ينبغي تسجيلها قد سُجلت.
- التقويم والتخصيص: أن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، قد تم إدراجها في القوائم المالية بالمبالغ المناسبة، كما تم تسجيل أية تعديلات تتعلق بالتقويم أو التخصيص بشكل مناسب.

إقرارات بشأن العرض والإفصاح

- الحدوث والحقوق والالتزامات: أن الأحداث والمعاملات والأمور الأخرى التي حدثت وتم الإفصاح عنها تخص المنشأة.
- الاكتمال: أن جميع الإفصاحات التي ينبغي أن يتم تضمينها في القوائم المالية قد تم تضمينها.
- التصنيف والقابلية للفهم: أن المعلومات المالية قد تم عرضها ووصفها والإفصاح عنها بشكل مناسب.
- الدقة والتقويم: أن المعلومات المالية والمعلومات الأخرى قد تم الإفصاح عنها بعدل وبالمبالغ المناسبة.

البحث عن الالتزامات غير المسجلة

يعد إجراء البحث عن الالتزامات غير المسجلة في المراجعة أحد الإجراءات المهمة خلال عملية المراجعة ويتم من خلال تحديد أدلة المراجعة الحية المتاحة للتحقق من الالتزامات غير مسجلة أو مسجلة بأقل من قيمتها، ومن خلال أدلة المراجعة الحية يتمكن المراجع من التحقق من اكتمال تسجيل الالتزامات المالية على المنشأة ومن الأمثلة على الأدلة الحية التي يمكن للمراجع استخدامها خلال عملية المراجعة: -

- التحقق من حالة المطالبات الحكومية.
- التحقق من رصيد المطالبات القائم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- التحقق من رصيد المطالبات المخالفات والغرامات الجمركية.
- التحقق من جميع أنواع المخالفات الحكومية غير المدفوعة والقائمة على المنشأة.

الدعاوى القضائية والمطالبات

تعتبر الدعاوى والمطالبات القضائية أحد أهم الأمور التي لابد من الاطلاع عليها خلال عملية المراجعة والإفصاح عنها حسب ما يجب في القوائم المالية، ومن خلال عملية المراجعة يقوم المراجع بتوثيق طبيعة النزاع، فحص الوثائق القانونية، التطور في القضية حتى تاريخه، تقدير للمبالغ المحتمل خسارتها وتقرير المستشار القانوني حول القضايا القائمة على المنشأة حتى تاريخ تقرير المراجع عن القوائم المالية، ويتم مناقشة الإدارة حول نيتها لحل الدعوى القضائية المقامة سواء ضدها أو لصالحها مثلاً هل ستقوم المنشأة بالدفاع عن موقفها بشكل قانوني أو حل النزاع، حيث تدعم أدلة المراجعة الحية معرفة هل القضايا المرفوعة ضد أو لصالح المنشأة بشكل مستقل عن مستشارها القانوني، ومن الأمثلة على هذه الأدلة الحية: -

- التحقق من وضع المنشأة القانوني وحالة القضايا المقامة ضدها أو لصالحها.
- التحقق من وضع المنشأة القانوني وحالة القضايا التجارية المقامة ضدها أو لصالحها من خلال خدمات القضاء التجاري.
- التحقق من وكالة لشخص ينوب عن المنشأة ويمثلها قانونياً من خلال خدمات كتابة العدل.
- الاستعلام عن القضايا الجمركية وطلبات التسوية من خلال خدمات المنصة الحكومية ذات الصلة.

الأحداث اللاحقة

تعد هذه المرحلة أحد المراحل المهمة خلال عملية المراجعة وهي تغطي الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع، قد تتأثر القوائم المالية بأحداث مهمة تقع بعد تاريخ القوائم المالية، وتصنف هذه الأحداث كما يلي: -

- الأحداث التي توفر أدلة عن أوضاع كانت موجودة في تاريخ القوائم المالية.
- الأحداث التي توفر أدلة عن أوضاع نشأت بعد تاريخ القوائم المالية.

حيث يعتبر المراجع مسؤول وأخذ في الحسبان أثر الأحداث والمعاملات التي وقعت وعلم بها حتى تاريخ تقريره، وتتمثل أهداف المراجع بالنسبة للأحداث اللاحقة كما يلي: -

- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن ما إذا كانت الأحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع والتي تتطلب تعديل أو إفصاح عنها في القوائم المالية، قد انعكست بشكل مناسب في تلك القوائم المالية محل المراجعة طبقاً لإطار التقرير المالي المطبق.
- الاستجابة بشكل مناسب للحقائق التي يعلم بها المراجع بعد تاريخ التقرير والتي لو كانت معروفة للمراجع في ذلك التاريخ قد تؤدي به إلى تعديل تقريره.

يجب على المراجع أن ينفذ إجراءات مراجعة مصممة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تثبت أن جميع الأحداث الواقعة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع والتي تتطلب تعديلاً أو إفصاحاً في القوائم المالية قد تم تحديدها. وقد تكون بعض الأمثلة من أدلة المراجعة الحية أدلة مناسبة حسب نوعها ويمكن أن توفر أساساً لأبداء الرأي، ومع ذلك لا يتوقع من المراجع تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية بشأن الأمور التي قد وفرت إجراءات المراجعة المطبقة مسبقاً بشأنها استنتاجات مرضية.

أمثلة توضيحية

لأدلة وقرائن المراجعة الحية بالمملكة العربية
السعودية وتطبيقاتها في عملية المراجعة

خلال السنوات السابقة اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية عدة خطوات تعتبر نموذجية في التحول الرقمي للخدمات الحكومية وتطويرها والذي يعتبر أحد ركائز رؤية المملكة 2030، أدت هذه الخطوات الى قفزات في الخدمات الحكومية الرقمية وإيجاد حلول لتسهيل تلك الخدمات والعمل المشترك بين الجهات الحكومية ومنها (وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة العدل، وزارة الصحة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، الهيئة العامة للإحصاء، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وغيرها من الجهات).

وانطلاقاً من مبدأ التحول الرقمي، فإن المراجع الخارجي تتسنى له الفرصة بالاستفادة من هذا التطور الرقمي في الخدمات الحكومية في ضوء عملية المراجعة والحصول على أدلة مراجعة حية من خلال الخدمات الرقمية المقدمة من قبل هذه الجهات الحكومية. وكمثال لهذه الخدمات، فإن هذا الدليل يوفر بعض الأمثلة التوضيحية لأدلة وقرائن المراجعة الحية بالمملكة العربية السعودية والتي يمكن الحصول عليها من خلال المنصات الحكومية الرقمية وتتمثل هذه الأمثلة بالخدمات المقدمة من المنصات التالية، كما يجب الإفصاح بأن هذه المعلومات تم تجميعها وترتيبها حسب ما هو مذكور بالمنصات الإلكترونية، وعليه يجب على المراجع التحقق من حصوله على نسخة محدثة للمعلومات والخدمات المقدمة.

تقدم المنصات الإلكترونية حالياً الكثير من الخدمات والتي من الممكن أن تكون مفيدة لعملية المراجعة ومن المتوقع مستقبلاً إتاحة المزيد من الخدمات الإلكترونية والمقدمة من خلال كل منصة على حدا والتابعة للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية والتي ستساهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة وتسهيل عملية الحصول على الأدلة الكافية مما يساعد في رفع مستوى الأدلة المستخدمة في عملية المراجعة وسهولة الحصول عليها بشكل رسمي من خلال أحد هذه المنصات وبشكل مستقل تماماً عن المنشأة.

كما يجب لفت الانتباه بأن بعض هذه المنصات تمكن الحصول على الخدمات والمعلومات المقدمة من خلال العميل فقط بعد تسجيل الدخول ولا يمكن الحصول عليها بشكل مباشر من خلال فريق المراجعة.

منصة ناجز - الخدمات العدلية الإلكترونية

المنصة

منصة (ناجز) الخدمات العدلية الإلكترونية - وزارة العدل.

الموقع الإلكتروني

نوع الخدمة المقدمة حالياً

ناجز تضم العديد من الخدمات العدلية الإلكترونية والمصنفة حسب طبيعتها العدلية كخدمات المحاكم والوكالات والعقارات والتنفيذ وغيرها من خدمات وزارة العدل.

قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة

خدمات التحقق

- صك عقاري
- ترخيص عدلي
- صك حكم أو صك حكم استئناف
- وكالة

الخدمات الإلكترونية

- دليل بالمحامين الممارسين
- قضايا المنشأة
- الاستعلام عن مواعيد الجلسات (القضاء التجاري)
- الاطلاع على الأحكام (القضاء التجاري)
- التقاضي الإلكتروني
- طلبات الإفلاس (القضاء التجاري)
- إصدار صك بدل مفقود أو تالف

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

خدمات التحقق

صك عقاري

تتيح هذه الخدمة التحقق من ملكية الصكوك العقارية للمنشأة مما يساعد المراجع على التحقق من ملكية المنشأة للعقارات ويعتبر هذا الأجراء من إجراءات المراجعة للتحقق من إقرار الوجود لعقارات المنشأة محل المراجعة.

ترخيص عدلي

تتيح هذه الخدمة التحقق من صحة ترخيص مصدر من وزارة العدل سواء للمنشأة أو المحامي التابع لها مما يساعد المراجع على التحقق من صحة هذه التراخيص وحصول المنشأة محل المراجعة على هذه التراخيص بشكل نظامي للتمكن من القيام بعمل معين.

صك حكم أو صك حكم استئناف

تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن صك حكم أو حكم استئناف ضد أو لصالح المنشأة مما يساعد المراجع على الاستعلام عن حكم قضية معينة وأثرها على القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة والتأكد من الإفصاح الكافي في الإيضاحات للقوائم المالية.

وكالة

تتيح هذه الخدمة التحقق من صحة أي وكالة مصدرة من وزارة العدل سواء للمنشأة أو من ينوب عنها مما يساعد المراجع على التحقق من صحة الوكالة.

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

الخدمات الإلكترونية

دليل المحامين الممارسين

تتيح هذه الخدمة عرض قائمة بالمحامين المصرح لهم بالعمل في المحاماة من قبل وزارة العدل والتصنيف حسب المدينة أو اسم المحامي مما يساعد المراجع على التحقق من أن محامي المنشأة ومن يترافع عنها ممن هم مصرح لهم من قبل الوزارة.

قضايا المنشأة

خدمة تتيح الاطلاع على القضايا المرفوعة من قبل المنشأة، وكذلك القضايا التي عليها وتفاصيل كل قضية مما يساعد المراجع على الاطلاع على حالة أي قضية لصالح المنشأة أو ضدها وتقييم أثرها على القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة والتأكد من الإفصاح الكافي في الإيضاحات للقوائم المالية.

الاستعلام عن مواعيد الجلسات (القضاء التجاري)

خدمة تتيح الاستعلام عن مواعيد الجلسات لأي دعوى قضائية للمنشأة أو عليها، مما يساعد المراجع على الاطلاع ومعرفة مواعيد الجلسات للدعوى ونتائج الجلسات القضائية بشكل فعال من خلال المنصة (ناجز).

التقاضي الإلكتروني

خدمة تتيح لأطراف الدعوى الاطلاع على كامل ما يقدم في القضية كما تمكنهم من الترافع الإلكتروني وتبادل المذكرات والرد على طلبات الدائرة دون الحاجة لمراجعة المحكمة مما يساعد المراجع الاطلاع ومعرفة حالة القضية وأي تحديث جوهري للقضية بشكل فوري من خلال المنصة (ناجز).

طلبات الإفلاس (القضاء التجاري)

خدمة تتيح للمنشأة تقديم طلب افتتاح إجراء من إجراءات الإفلاس وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية مما يساعد المراجع على التحقق من بدء المنشأة طلب البدء في إجراءات الإفلاس حسب النظام واللائحة التنفيذية وحالة الطلب.

إصدار صك بدل مفقود أو تالف

خدمة تمكن المنشأة مالك الصك أو وكيلها من تسجيل طلب إصدار الصك بدل مفقود / تالف ليتم إصدار إحالة إلى كاتب العدل مباشرة مما يساعد المراجع خلال عملية المراجعة من التحقق من حالة الطلب حول أحد الصكوك العقارية المملوكة للمنشأة وإكمال إجراءات المراجعة والتحقق من إقرار الوجود للعقارات محل المراجعة.

الاستفادة من الخدمة

يمكن الحصول على خدمات التحقق بشكل مباشر من خلال فريق المراجعة، أما الخدمات الإلكترونية لابد من الحصول على الخدمة من خلال العميل.

إيفاء

منصة إيفاء

الموقع الإلكتروني

المنصة	منصة إيفاء (المنصة الوطنية للمخالفات)
نوع الخدمة المقدمة حالياً	تهدف المنصة (إيفاء) إلى تمكين المواطنين والمقيمين والزائرين وأصحاب الأعمال من معرفة واستعراض كافة مخالفاتهم لدى الجهات الحكومية بكل يسر وسهولة. تسعى المنصة إلى توحيد إجراءات المخالفات وتبسيطها وتحسينها من خلال هذه المنصة التي ترتبط بها جميع
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	الاطلاع على مخالفات وزارة التجارة الاطلاع على مخالفات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الاطلاع على مخالفات الهيئة العامة للأعلام المرئي والمسموع الاطلاع على مخالفات الهيئة العامة للنقل الاطلاع على مخالفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الاطلاع على مخالفات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان الاطلاع على مخالفات وزارة الاعلام الاطلاع على مخالفات وزارة البيئة والمياه والزراعة الاطلاع على مخالفات وزارة الداخلية الاطلاع على مخالفات وزارة الرياضة الاطلاع على مخالفات وزارة السياحة الاطلاع على مخالفات وزارة الصحة الاطلاع على مخالفات وزارة الصناعة والثروة المعدنية الاطلاع على مخالفات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة	تتيح هذه الخدمة معرفة واستعراض كافة مخالفات المنشأة لدى الجهات الحكومية بكل يسر وسهولة من خلال المنصة (إيفاء)، مما يساعد المراجع على التحقق من المخالفات القائمة والاطلاع على حالة المخالفة والأثار المترتبة على هذه المخالفات النظامية والتأكد من تسجيلها محاسبياً خلال الفترة المالية المتعلقة بارتكاب المخالفة والتأكد من الإفصاح الكافي في القوائم المالية. كما تتيح المنصة قائمة مفصلة بكافة المخالفات الحكومية حسب الأنظمة القوانين الصادرة حتى تاريخ يومنا هذا، مما يساعد المراجع على الاطلاع على أنواع المخالفات وربطها بنشاط المنشأة المراد تقديم خدمات المراجعة لها.
الاستفادة من الخدمة	يمكن الحصول على قائمة بأنواع المخالفات الحكومية بشكل مباشر من خلال فريق المراجعة، أما المخالفات الصادرة للمنشأة لابد من الحصول على الخدمة من خلال العميل.

الخدمات الإلكترونية للسجل التجاري المقدمة من قبل وزارة التجارة

المنصة	الخدمات الإلكترونية للسجل التجاري المقدمة من قبل وزارة التجارة **الموقع الإلكتروني**
نوع الخدمة المقدمة حالياً	**الخدمات الإلكترونية** • نقل ملكية السجل التجاري • الاستعلام عن بيانات السجل التجاري • استخرج رمزك التجاري • السجل التجاري المترجم للغة الإنجليزية
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**الخدمات الإلكترونية** • نقل ملكية السجل التجاري • تتيح هذه الخدمة تقديم طلب نقل ملكية السجل التجاري من أو إلى منشأة أخرى وتأكيد نقل الملكية، مما يساعد المراجع على التحقق من أنه تم نقل ملكية السجل التجاري من أو إلى المنشأة مما يساعد في التحقق من إقرار الوجود لأصول المنشأة الاستثمارية محل المراجعة. **الاستعلام عن بيانات السجل التجاري** • تتيح هذه الخدمة الاستعلام والاطلاع عن البيانات التجارية من خلال البحث برقم أو اسم السجل التجاري، مما يساعد المراجع على الاطلاع والتأكد من صحة بيانات السجل التجاري للمنشأة محل المراجعة. **استخرج رمزك التجاري** • تتيح هذه الخدمة الاستعلام من خلال رمزك التجاري (QR Code) الاستعلام المباشر عن معلومات السجل التجاري وشهادة الزكاة وغيرها من المعلومات مما يساعد المراجع على سهولة التأكد من معلومات وبيانات السجل التجاري وشهادة الزكاة. **السجل التجاري المترجم للغة الإنجليزية** • تتيح هذه الخدمة تمكين المستفيدين من طباعة سجلاتهم التجارية باللغة الإنجليزية، مما يساعد المراجع على الاطلاع على السجل التجاري باللغة الإنجليزية إذا تم احتياج ذلك لتوثيق السجل التجاري باللغتين العربية والانجليزية في ملف المراجعة.
هل من الممكن الاستفادة من الخدمة مباشرة أو من خلال العميل	يمكن الحصول على خدمات التحقق بشكل مباشر من خلال فريق المراجعة، أما الخدمات الإلكترونية الأخرى لابد من الحصول على الخدمة من خلال العميل.

منصة اعتماد

المنصة	منصة اعتماد (وزارة المالية) **الموقع الإلكتروني**
نوع الخدمة المقدمة حالياً	منصة إلكترونية شاملة لخدمات وزارة المالية التي تقدمها لمختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص تمكيناً للتحول الرقمي لخدمات الوزارة وتتضمن العديد من الخدمات الأساسية مثل إدارة العقود والميزانية والمدفوعات بالإضافة إلى إدارة المنافسات والمشتريات والحقوق المالية.
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**إدارة المشتريات والمنافسات** • طرح وشراء الكراسات • تقديم وفحص العروض • التقييم الفني • الترسية **إدارة العقود والتعميدات** • تسجيل العقود • التعميدات • إجازة العقود **إدارة المدفوعات** • المطالبات المالية • أوامر الصرف • أوامر الدفع
الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة	**الاستعلام عن أوامر الدفع** **إدارة المنافسات والمشتريات** تتيح هذه الخدمة طرح المناقصات وفحص العروض والترسية إلكترونياً، كما تمكن القطاع الخاص من الاطلاع على المناقصات واستقبال الدعوات وشراء الكراسات والتقديم عليها إلكترونياً، مما يساعد في عملية المراجعة على التحقق والاطلاع على حالة العروض المقدمة من قبل المنشأة واعتماد الترسية من قبل الجهات الحكومية ووزارة المالية كجزء من الإجراءات الأولية لترسية العقود على المنشأة محل المراجعة. **أوامر الصرف** تتيح هذه الخدمة إدارة كل ما يتعلق بالعقود والتعميدات من أجل تسجيلها بشكل إلكتروني حتى الحصول على الموافقات اللازمة من الجهة الحكومية ووزارة المالية مما يساعد المراجع في عملية المراجعة من حصول المنشأة على الموافقة اللازمة للتسجيل وإجازة العقود واعتمادها من قبل الجهات الحكومية وموافقة وزارة المالية عليها كإجراء أولي حتى توقيع العقود مع الجهات الحكومية (العملاء). **إدارة المدفوعات** تتيح وتمكن هذه الخدمة القطاع الخاص من تقديم مطالباتهم المالية الخاصة بمشاريعهم مع الجهات الحكومية مروراً بأوامر الصرف والدفع إلكترونياً، مما يساعد المراجع على التحقق من مطابقة الأرصدة المدينة المسجلة لدى المنشأة في تاريخ قائمة المركز المالي ومعرفة حالة المطالبة ومواعيد الصرف والدفع للمطالبات المالية من الجهات الحكومية مما يساعد أيضاً من التحقق من إقرار الوجود والتحصيل اللاحق للمطالبات المالية للفترة ما بعد تاريخ قائمة المركز المالي وتاريخ تقرير المراجع.
الاستفادة من الخدمة	يمكن الحصول على خدمات التحقق من أوامر الشراء بشكل مباشر من خلال فريق المراجعة، أما الخدمات الإلكترونية الأخرى لابد من الحصول على الخدمة من خلال العميل.

خدمة الاستعلام عن أوامر الدفع

المنصة	خدمة الاستعلام عن أوامر الدفع (وزارة المالية) **الموقع الإلكتروني**
نوع الخدمة المقدمة حالياً	خدمة الاستعلام عن أوامر الدفع «الخدمة» هي خدمة خارجية تقدمها وزارة المالية «الوزارة» لجميع المستفيدين من جهات حكومية أو أفراد أو شركات تسهل للمستفيدين الاستعلام عن أوامر الدفع الصادرة لهم، تعتبر هذه الخدمة بمثابة اتفاقية بين وزارة المالية وبين مستخدم
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**الاستعلام عن أوامر الدفع**
الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة	**الاستعلام عن أوامر الدفع** تتيح هذه الخدمة للمستفيدين الاطلاع على حالة أوامر الدفع الصادرة لهم من قبل وزارة المالية، مما يساعد في رفع مستوى الأدلة المستخدمة في عملية المراجعة وسهولة الحصول عليها بصورة رسمية من قبل وزارة المالية للتحقق من الأرصدة المدينة وإقرار الوجود لها كما في تاريخ المركز المالي للمنشأة محل المراجعة.
تكلفة الاستفادة من الخدمة خلال عملية المراجعة	تقدم جميع الخدمات بشكل مجاني ومن غير أي رسوم حكومية.
الاستفادة من الخدمة	يمكن الحصول على خدمة الاستعلام عن أوامر الدفع من خلال رقم الأمر بشكل مباشر من خلال فريق المراجعة.

المنصة	بوابة خدمات الموردين (وزارة الصحة) **الموقع الإلكتروني**
نوع الخدمة المقدمة حالياً	هذه البوابة مقدمة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وهي لصالح الشركات المرخصة وممثليها
نوع الخدمة المقدمة حالياً	**إدارة التعاميد** • الاتفاقيات • أوامر الشراء • تاريخ الشراء **الاستلام** • استلام الشحنات **الفواتير** • الاستعلام عن الفواتير
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**إدارة التعاميد** **الاتفاقيات** تتيح هذه الخدمة الاطلاع على الاتفاقيات والتعاميد المرسلة على المنشأة مما يساعد المراجع على التحقق من اتفاقيات المنشأة محل المراجعة مع وزارة الصحة «الوزارة». **أوامر الشراء** تتيح هذه الخدمة للمنشأة عرض أوامر الشراء المعتمدة من قبل وزارة الصحة مما يساعد المراجع على التحقق من مبالغ هذه الأوامر ومقارنتها في مبيعات المنشأة محل المراجعة كجزء من إجراءات المراجعة للمبيعات وإقرار الحدوث لها. **تاريخ الشراء** تتيح هذه الخدمة للمنشأة عرض تاريخ استحقاق أمر الشراء المقدم من قبل وزارة الصحة مما يساعد المراجع على التحقق من تاريخ استحقاق أمر الشراء وموعد العملية للتحقق من أن عملية إثبات المبيعات محل المراجعة كانت خلال الفترة المالية الصحيحة للمنشأة. **الاستلام	استلام الشحنات** تتيح هذه الخدمة للمنشأة التحقق من استلام الشحنة من قبل وزارة الصحة «الوزارة»، مما يساعد المراجع على التحقق من تسليم جميع الشحنات المتعلقة بأوامر الشراء المعتمدة وقد يستخدم كإجراء مراجعة ثانوي للتحقق من حدوث المبيعات. **الفواتير	استلام الشحنات** تتيح هذه الخدمة للمنشأة الاطلاع على كافة الفواتير المصدرة من قبلها ومعتمدة من قبل وزارة الصحة وحالة السداد، مما يساعد أيضاً المراجع على التحقق من صحة المبيعات / الإيرادات المسجلة في دفاتر المنشأة خلال الفترة محل المراجعة.
الاستفادة من الخدمة	يمكن الحصول على الخدمات من خلال العميل فقط بعد تسجيل الدخول.

الخدمات الإلكترونية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المنصة	الخدمات الإلكترونية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك
الموقع الإلكتروني	
نوع الخدمة المقدمة حالياً	خدمات تتيح للمستفيد خدمات الزكاة، وخدمات الضريبة بأنواعها، وأيضاً خدمات الجمارك وغيرها من الخدمات العامة.

قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة

خدمات الزكاة
- دفع الزكاة
- طلب الحصول على شهادة الزكاة
- طلب اعتراض على إعادة التقييم

خدمات ضريبة الدخل
- دفع ضريبة الدخل
- طلب الحصول على شهادة ضريبة الدخل
- طلب اعتراض على إعادة التقييم

خدمات ضريبة القيمة المضافة
- دفع ضريبة القيمة المضافة
- طلب الحصول على شهادة ضريبة القيمة المضافة
- طلب استرداد أموال ضريبة القيمة المضافة
- طلب الإفراج عن الضمان البنكي
- طلب اعتراض على غرامة

خدمات ضريبة الاستقطاع
- دفع ضريبة الاستقطاع

خدمات ضريبة السلع الانتقائية
- دفع ضريبة السلع الانتقائية
- طلب اعتراض على إعادة التقييم

خدمات ضريبة التصرفات العقارية
- التحقق من طلب تسجيل عقار

خدمات الجمارك
- الاستعلام عن بيان جمركي
- استعراض الغرامات
- استعراض رسوم البيان الجمركي
- استعراض بيانات الفروقات ومتابعتها
- الاستعلام عن القضايا الجمركية
- الاستعلام عن المخالفات وسدادها

الخدمات الإلكترونية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

خدمات الزكاة

دفع الزكاة

تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن فاتورة الزكاة والمبلغ المستحق دفعة بعد تقديم الإقرار الزكوي، مما يساعد المراجع على التحقق من قيمة مبلغ الزكاة المستحق على المنشأة، والمدفوع خلال الفترة المالية محل المراجعة.

طلب الحصول على شهادة الزكاة

تتيح هذه الخدمة تقديم طلب الحصول على شهادة الزكاة، مما يساعد المراجع على التحقق من قيام المنشأة بتقديم إقرارها الزكوي لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والإفصاح لحالة الإقرارات في القوائم المالية حسب ما هو ملائم.

طلب اعتراض على إعادة التقييم

تتيح هذه الخدمة تقديم طلب اعتراض على الإقرار المُعاد تقييمه من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مما يساعد المراجع على التحقق من قيام المنشأة بتقديم اعتراض ما على إقرار معين قد تم إعادة تقييمه وحالة الاعتراض.

خدمات ضريبة الدخل

دفع ضريبة الدخل

تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن فاتورة ضريبة الدخل والمبلغ المستحق دفعة بعد تقديم الإقرار الضريبي، مما يساعد المراجع على التحقق من قيمة مبلغ ضريبة الدخل المستحق على المنشأة، والمدفوع خلال الفترة المالية محل المراجعة.

طلب الحصول على شهادة ضريبة الدخل

تتيح هذه الخدمة تقديم طلب الحصول على شهادة ضريبة الدخل، مما يساعد المراجع على التحقق من قيام المنشأة بتقديم إقرارها الضريبي لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك والإفصاح لحالة الإقرارات في القوائم المالية حسب ما هو ملائم.

طلب اعتراض على إعادة التقييم

تتيح هذه الخدمة تقديم طلب اعتراض على الإقرار المُعاد تقييمه من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مما يساعد المراجع على التحقق من قيام المنشأة بتقديم اعتراض على إقرار معين قد تم إعادة تقييمه وحالة الاعتراض.

خدمات ضريبة القيمة المضافة

دفع ضريبة القيمة المضافة

تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن فاتورة ضريبة القيمة المضافة والمبلغ المستحق دفعة بعد تقديم الإقرار الضريبي، مما يساعد المراجع على التحقق من قيمة مبلغ ضريبة القيمة المضافة المستحق على المنشأة، والمدفوع خلال الفترة المالية محل المراجعة.

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

طلب الحصول على شهادة ضريبة القيمة المضافة

تتيح هذه الخدمة تقديم طلب الحصول على شهادة ضريبة القيمة المضافة، مما يساعد المراجع على التحقق من قيام المنشأة بتقديم إقرارها الضريبي لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك والإفصاح لحالة الإقرارات في القوائم المالية حسب ما هو ملائم.

طلب استرداد أموال ضريبة القيمة المضافة

تتيح هذه الخدمة طلب استرداد الأرصدة الدائنة في ضريبة القيمة المضافة لدى الهيئة، مما يساعد المراجع على التحقق من قيمة أرصدة ضريبة القيمة المضافة المدينة لدى المنشأة كما في تاريخ معين مثل تاريخ المركز المالي للمنشأة محل المراجعة ويعتبر هذا الإجراء من إجراءات المراجعة للتحقق من إقرار الوجود لأرصدة الضريبة المدينة في دفاتر المنشأة.

طلب اعتراض على غرامة

تتيح هذه الخدمة في حال اعتقد المكلّف أن الغرامات المفروضة غير صحيحة، فبإمكانه تقديم طلب اعتراض على الغرامة، مما يساعد المراجع على التحقق من حالة الاعتراض على غرامة ضريبة القيمة المضافة المستحقة على المنشأة.

طلب اعتراض على إعادة التقييم

تتيح هذه الخدمة تقديم طلب اعتراض على الإقرار المُعاد تقييمه من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مما يساعد المراجع على التحقق من قيام المنشأة بتقديم اعتراض على إقرار معين قد تم إعادة تقييمه وحالة الاعتراض.

خدمات ضريبة الاستقطاع

دفع ضريبة الاستقطاع

تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن فاتورة ضريبة الاستقطاع والمبلغ المستحق دفعة بعد تقديم الإقرار الضريبي، مما يساعد المراجع على التحقق من قيمة مبلغ ضريبة الاستقطاع المستحق على المنشأة، والمدفوع خلال الفترة المالية محل المراجعة.

خدمات ضريبة السلع الانتقائية

دفع ضريبة السلع الانتقائية

تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن فاتورة ضريبة السلع الانتقائية والمبلغ المستحق دفعة بعد تقديم الإقرار الضريبي، مما يساعد المراجع على التحقق من قيمة مبلغ ضريبة السلع الانتقائية المستحق على المنشأة، والمدفوع خلال الفترة المالية محل المراجعة.

طلب اعتراض على إعادة التقييم

تتيح هذه الخدمة تقديم طلب اعتراض على الإقرار المُعاد تقييمه من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مما يساعد المراجع على التحقق من قيام المنشأة بتقديم اعتراض على إقرار معين قد تم إعادة تقييمه وحالة الاعتراض

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

خدمات ضريبة التصرفات العقارية

التحقق من طلب تسجيل عقار

تتيح هذه الخدمة التحقق من حالة طلب التسجيل في خدمة ضريبة التصرفات العقارية، ومعرفة حالة خضوع العقار للضريبة، والمبلغ المستحق للسداد وحالة السداد، مما يساعد المراجع على التحقق من قيمة مبلغ ضريبة التصرفات العقارية المستحق على المنشأة من خلال بيع عقارات وقيمة البيع المحددة لعقار معين مما يساعد المراجعة بربط مبيعات المنشأة محل المراجعة بهذا الدليل الحي.

خدمات الجمارك

الاستعلام عن بيان جمركي

تتيح هذه الخدمة للمستفيدين من التعرف عن معلومات البيان الجمركي وتفاصيل البيان ورسوم البيان المستحقة على المنشأة، مما يساعد المراجع على التحقق من قيمة الرسوم الجمركية المستحقة على المنشأة والتأكد من اكتمال التسجيل المحاسبي للمستحقات.

استعراض الغرامات

تتيح هذه الخدمة للمستفيدين الاستعلام عن الغرامات الصادرة عن الهيئة بأنواعها المختلفة (أمر قبض وغرامة تعهدات وغرامة نتيجة إدانة قضايا جمركية)، مما يساعد المراجع على التحقق من الغرامات الجمركية المستحقة على المنشأة وقيمتها وتسجيلها في دفاتر المنشأة خلال الفترة المالية ذات الصلة.

استعراض رسوم البيان الجمركي

تتيح هذه الخدمة للمستفيدين الاستعلام عن رسوم البيان الجمركي بجميع أنواعه (استيراد، تصفية فورية، بيان صادر، إعادة تصدير، صادرات بترولية، صادر شخصي، إحصائي وارد، إحصائي صادر، عبور دخول، عبور خروج، إحصائي وارد منشأ خليجي، إحصائي وارد منشأ سعودي) للاطلاع على تفاصيل كافة الرسوم المستحقة على البيان الجمركي، مما يساعد المراجع على التحقق من الرسوم الجمركية المستحقة على المنشأة وقيمتها وتسجيلها في دفاتر المنشأة خلال الفترة المالية ذات الصلة.

استعراض بيانات الفروقات ومتابعتها

تتيح هذه الخدمة للمستورد الاطلاع على تقرير بجميع فروقات الرسوم الجمركية المستحقة عليه ليتم بناءً عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء بتسديد تلك الفروقات أو مراجعة الإدارات المختصة، مما يساعد المراجع على التحقق من فروقات الرسوم الجمركية المستحقة على المنشأة وقيمتها وتسجيلها في دفاتر المنشأة خلال الفترة المالية ذات الصلة.

الاستعلام عن القضايا الجمركية

تتيح هذه الخدمة للمستفيد الاطلاع الاستعلام عن بيانات القضايا الجمركية ومعرفة الالتزامات المالية المترتبة على تلك القضايا، مما يساعد المراجع على التحقق من حالة تلك القضايا والتسجيل الصحيح للالتزامات المحتملة نتيجة لتلك القضايا الجمركية خلال الفترة المالية ذات الصلة.

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

الاستعلام عن المخالفات وسدادها

تتيح هذه الخدمة للمخلصين ووكلاء الشحن الاستعلام عن المخالفات والغرامات المستحقة عليهم أو على مندوبيهم بالفروع الجمركية، وحالة سداد كل مخالفة ليتم بناءً على ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن سداد تلك المخالفات تجنبًا لتوقف معاملاتهم الجمركية، مما يساعد المراجع على التحقق من المخالفات والغرامات الجمركية المستحقة على المنشأة وقيمتها وحالة السداد وتسجيلها في دفاتر المنشأة خلال الفترة المالية ذات الصلة.

خدمات المنشآت في قطاع الأعمال - وزارة الموارد البشرية

المنصة

خدمات المنشآت في قطاع الأعمال (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية)

الموقع الإلكتروني

نوع الخدمة المقدمة حالياً

بوابة إلكترونية شاملة لخدمات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التي تقدمها لمنشآت الأعمال، وتتضمن العديد من الخدمات الأساسية مثل إدارة الحساب وشؤون الوافدين ورخص العمل والسعودة والاعتراض على المخالفات.

قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة

الخدمات الإلكترونية

- الاعتراض على مخالفات التفتيش.
- الاعتراض والتسويات على مخالفات العمل.
- التسوية الودية (الخلافات العمالية).
- شهادة الالتزام بحماية الأجور.

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

الخدمات الإلكترونية

الاعتراض على مخالفات التفتيش

تتيح هذه الخدمة الاعتراض على مخالفات التفتيش المتخذة بحق المنشأة مما يساعد المراجع على التحقق من إمكانية الاعتراض وإلغاء المخالفات على المنشأة محل المراجعة.

الاعتراض والتسويات على مخالفات العمل

تتيح هذه الخدمة الاطلاع على المخالفات التي سجلت بحق المنشأة وكذلك يحق للمنشأة تقديم طلب اعتراض على أي مخالفة خلال ٣٠ يوم من تاريخ إصدار المخالفة، وكذلك يمكنها تقديم طلب تسوية خلال ٣٠ يوم، مما يساعد المراجع على التأكد من المخالفات المتخذة بحق المنشأة وإمكانية تسويتها وتسجيلها في دفاتر المنشأة محل المراجعة خلال الفترة المالية محل المراجعة.

التسوية الودية (الخلافات العمالية)

تتيح هذه الخدمة إمكانية تسوية الخلافات عن طريق التسوية الودية وهي المرحلة الأولى من مراحل النظر في دعاوى الخلافات العمالية بين العامل وصاحب العمل ويتم فيها محاولة تقريب وجهات النظر وإجراء عملية الوساطة لفض النزاع والوصول إلى حل ودي يرضي الطرفين إن أمكن ذلك أو إحالة الدعوى للمحكمة العمالية خلال (٢١) يوم عمل من تاريخ أول جلسة، مما يساعد المراجع على تتبع الخلافات العمالية المتعلقة بالمنشأة بصورة رسمية وفورية من جهة مستقلة ومعرفة الالتزامات المالية الحالية أو المحتملة على المنشأة محل المراجعة.

شهادة الالتزام بحماية الأجور

تتيح هذه الخدمة للمنشأة الحصول على شهادة التزام المنشأة ببرنامج حماية الأجور مما يساعد المراجع على التحقق من اكتمال عملية صرف الأجور للموظفين من جهة رسمية وبشكل فوري ومستقل والتحقق من أنه لا يوجد أي أجور مستحقة لم تصرف بعد ومطابقة المصاريف المسجلة للفترة في القوائم المالية للمنشاة

الاستفادة من الخدمة

يمكن الحصول على الخدمات من خلال العميل فقط بعد تسجيل الدخول.

الخدمات الإلكترونية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

الموقع الإلكتروني

المنصة	الخدمات الإلكترونية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
نوع الخدمة المقدمة حالياً	تهتم المؤسسة بأجور العاملين في القطاع الخاص والعاملين على بند الأجور في القطاع الحكومي، بعد تركهم للعمل بسبب التقاعد أو العجز أو الوفاة، كما يتيح موقع المؤسسة الإلكتروني لأصحاب الأعمال الاطلاع على ملفاتهم وتفاصيل الحسابات والإيصالات والعديد من الخدمات الأخرى.
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**إجراءات وخدمات عامة** • الاستفسار عن إمكانية إصدار شهادة التأمينات للمنشأة. • الحصول على معلومات مشترك سعودي لدى المنشأة. **البحث عن إيصالات المنشآت.** **عرض تفاصيل حساب صاحب العمل.** **ملف المنشأة** • قائمة المشتركين بالمنشأة • الاستفسار عن الأجور السنوية ومعرفة حالتها • إصدار شهادة للمنشأة. **ملف الأجور السنوية** • تحميل ملف الأجور السنوية
الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة	**إجراءات وخدمات عامة** **الاستفسار عن إمكانية إصدار شهادة التأمينات للمنشأة** تتيح هذه الخدمة لصاحب العمل أو مشرف المنشأة الاستفسار عن إمكانية إصدار شهادة وفاء بالالتزام أو عدم إمكانية إصدار شهادة ومعرفة الأسباب التي تمنع إصدار الشهادة مثل (وجود مديونية أو وجود مخالفة)، مما يساعد المراجع في التحقق من التزام المنشأة بكامل المستحقات وسداد رسوم الاشتراكات للموظفين. **إيصالات المنشآت** **البحث عن إيصالات المنشآت** تتيح هذه الخدمة لصاحب العمل أو مشرف المنشأة الاطلاع على إيصالات المنشأة بعد كل عملية سداد وطباعة الإيصالات، مما يساعد المراجع في التحقق من إيصالات عملية السداد لأي مستحقات على المنشأة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

الخدمات الإلكترونية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

حساب صاحب العمل

عرض تفاصيل حساب صاحب العمل

تتيح هذه الخدمة لصاحب العمل أو مشرف المنشأة عرض تفاصيل حساب المنشأة والاطلاع على تفاصيل الحساب وتفاصيل الفروع والرصيد الدائن والمدين والغرامات وتفاصيل التوزيع، مما يساعد المراجع في التحقق من تفاصيل حساب المنشأة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومراجعة العمليات خلال الفترة المالية ذات العلاقة بعملية المراجعة.

ملف المنشأة

قائمة المشتركين بالمنشأة

تتيح هذه الخدمة لصاحب العمل أو مشرف المنشأة الاطلاع على وطباعة قائمة المشتركين لدى المنشأة بياناتهم وأجورهم، كما يمكن لصاحب العمل حفظ قائمة بالمشتركين والبحث عن مشترك برقم الاشتراك أو اسم مشترك، مما يساعد المراجع في التحقق من معلومات الموظفين بالمنشأة في اختبار الرواتب وأجور وعقود الموظفين والقيام بالإجراءات التحليلية ذات العلاقة برواتب وأجور الموظفين للفترة المالية محل المراجعة.

الاستفادة من الخدمة

يمكن الحصول على الخدمات الإلكترونية من خلال العميل، ولا يمكن لفريق المراجعة الحصول عليها مباشرة.

طلب البيانات الإحصائية - الهيئة العامة للإحصاء

المنصة	طلب البيانات الإحصائية (الهيئة العامة للإحصاء) **الموقع الإلكتروني**
نوع الخدمة المقدمة حالياً	خدمة طلب البيانات الإحصائية تتيح للمستفيدين الاطلاع على الكثير من البيانات الإحصائية والتي قد تساعد المنشأة في دراسة وتحليل القطاعات المستهدفة.
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**طلب البيانات الإحصائية** • الأسعار والأرقام القياسية • الصناعة والأعمال • التجارة الخارجية • الزراعة • الإحصاءات الاجتماعية
الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة	**طلب البيانات الإحصائية** **الأسعار والأرقام القياسية** يستطيع المراجع الاستفادة من هذه الخدمة في عملية التحليل ووضع الافتراضات المستقبلية للمنشأة محل المراجعة تتيح هذه الخدمة الاطلاع على البيانات الإحصائية للأسعار والأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأسعار الجملة وأسعار العقارات ومتوسطات الأسعار مما يساعد المراجع في عملية التحليل ووضع الافتراضات المستقبلية للمنشأة محل المراجعة حسب القطاع المرتبطة به المنشأة. **الصناعة والأعمال** تتيح هذه الخدمة الاطلاع على البيانات الإحصائية للأعمال قصيرة المدى وإحصاءات تجارة الجملة والتجزئة ومسح كل من الإنتاج الصناعي ونشاط التشييد والبناء والمنشآت السياحية ومنشآت المال والتأمين ومنشآت الاعمال والاتصالات وتكنلوجيا المعلومات ومنشآت النقل والمواصلات ومنشآت القطاع غير الربحي مما يساعد المراجع على وضع افتراضات وتحليلات قطاعية تمكنه من مقارنة التغيرات في أرقام المنشأة محل المراجعة بالتحللات الاحصائية. **التجارة الخارجية** تتيح هذه الخدمة الاطلاع على البيانات الإحصائية والتقارير الخاصة في التجارة الخارجية (الدولية من تصدير واستيراد) مما يساعد المراجع على وضع افتراضات مستقبلية ومقارنتها بالنتائج الفعلية لأرقام القوائم المالية لعميل مراجعة في قطاع معين. **الزراعة** تتيح هذه الخدمة الاطلاع على البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاع الزراعي مثل التعداد الزراعي ومسح المشاريع الزراعية المتخصصة والحيازات الزراعية والإنتاج الزراعي مما يساعد المراجع على دراسة القطاع الزراعي ومقارنة التحليلات القطاعية مع التغيرات في أرقام القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة في حال كانت المنشأة محل المراجعة في القطاع الزراعي.

طلب البيانات الإحصائية - الهيئة العامة للإحصاء

الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة

الإحصاءات الاجتماعية

تتيح هذه الخدمة الاطلاع على البيانات الإحصائية الخاصة في سوق العمل والتوظيف والأجور مما يساعد المراجع في تحليل وضع سوق العمل في منطقة معينة أو قطاع معين وتكون المنشأة محل المراجعة تابعة للمنطقة المعنية أو القطاع المعني.

الاستفادة من الخدمة

يمكن الحصول على خدمة طلب البيانات الإحصائية بشكل مباشر من خلال فريق المراجعة.

منشآت
monsha'at

برنامج كفالة - الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المنصة	برنامج كفالة (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) **الموقع الإلكتروني**
نوع الخدمة المقدمة حالياً	يسعى برنامج كفالة لتحقيق أهداف ومحاور رؤية ٢٠٣٠ في جميع مبادراته ومنتجاته التي يقوم بتطويرها مع جهات التمويل المتعاونة والجهات ذات العلاقة، ليكون للبرنامج أثر ايجابي فعّال بتمنيه وضمان استمرارية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يخدم مصلحة الاقتصاد في المملكة، يأتي البرنامج ليحقق الضمانات الفاعلة في تحفيز التمويل ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، مع تقديم الضمانات المالية لتعزيز فرصة حصول المنشآت على التمويل اللازم عبر شراكات استراتيجية وكوادر وطنية، وأدوات تقنية مبتكرة ومدعومة بقواعد معرفية. **من أهداف البرنامج:** ١- مساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الملائم. ٢- تشجيع المنشآت المالية على التعامل مع قطاع المنشاة الصغيرة والمتوسطة. ٣- جذب شريحة جديدة من أصحاب المنشآت الصغير والمتوسطة. **تتكون منتجات البرنامج:** ١- منتج رأس المال العامل ٢- منتج المنشآت الناشئة ٣- برنامج الامتياز التجاري ٤- برنامج التقنية والتجارة الالكترونية ٥- برنامج سلاسل الإمداد
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**الخدمات الإلكترونية** • التحقق من الكفالة المقدمة للمنشأة • التحقق من الضمانات مالية لتحفيز التمويل
الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة	**الخدمات الإلكترونية** **التحقق من الكفالة المقدمة للمنشأة** تتيح هذه الخدمة لصاحب المنشأة الاستفسار ومتابعة كفالة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإكمال إجراءات التمويل من المؤسسات المالية، مما يساعد المراجع في التحقق من كفالة الهيئة للمنشأة محل المراجعة والتزام المنشأة بكامل التعهدات مع الجهات الممولة. **التحقق من الضمانات مالية لتحفيز التمويل** تتيح هذه الخدمة لصاحب المنشأة صدور الضمانات المالية من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإكمال إجراءات التمويل من المؤسسات المالية، مما يساعد المراجع في التحقق من كفالة الهيئة للمنشأة محل المراجعة والتزام المنشأة بكامل التعهدات مع الجهات المالية الممولة، والتحقق من الإفصاحات في القوائم المالية بشأن الضمانات المقدمة وإثباتها.
الاستفادة من الخدمة	يمكن الحصول على الخدمات الإلكترونية من خلال العميل، ولا يمكن لفريق المراجعة الحصول عليها مباشرة.

منصة بوابة صافي إيرادات الاتصالات

الموقع الإلكتروني

المنصة	منصة بوابة صافي إيرادات الاتصالات (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)
نوع الخدمة المقدمة حالياً	هذه البوابة مقدمة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وهي لصالح الشركات المرخصة وممثليها
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**الخدمات الإلكترونية** • تقديم «استمارة صافي إيرادات الاتصالات» وفقًا لـ متطلبات المرسوم ١٩٦ والإطار التنظيمي بشأن الرسوم الصادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات • عرض حالة طلب تقديم الاستمارة
الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة	**الخدمات الإلكترونية** **تقديم «استمارة صافي إيرادات الاتصالات** وفقًا لـ متطلبات المرسوم ١٩٦ والإطار التنظيمي بشأن الرسوم الصادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات **عرض حالة طلب تقديم الاستمارة** تتيح هذه الخدمة الاطلاع على المخالفات التي سجلت بحق المنشأة وكذلك يحق للمنشأة تقديم طلب اعتراض على أي مخالفة خلال ٣٠ يوم من تاريخ إصدار المخالفة، وكذلك يمكنها تقديم طلب تسوية خلال ٣٠ يوم، مما يساعد المراجع على التأكد من المخالفات المتخذة بحق المنشأة وإمكانية تسويتها وتسجيلها في دفاتر المنشأة محل المراجعة خلال الفترة المالية محل المراجعة.
الاستفادة من الخدمة	يمكن الحصول على الخدمات من خلال العميل فقط بعد تسجيل الدخول.

منصة السوق الالكترونية لأرامكو السعودية (نظام ساب أريبا)

المنصة	منصة السوق الالكترونية لأرامكو السعودية (نظام ساب أريبا) **الموقع الإلكتروني**
نوع الخدمة المقدمة حالياً	ساب أريبا هي شبكة رائدة للتجارة الإلكترونية بين الشركات. يغطي نظام ساب أريبا جميع إجراءات الشراء في المنشأة (المورد). فبمجرد اتصالك بشبكة أريبا، فإنك تتصل بملايين الموردين عبر فئات الإنفاق المباشرة وغير المباشرة، قامت شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) بفتح منصة خاصه بها من خلال نظام ساب أريبا لكي تتمكن من تنظيم عمليات المناقصات وترسيتها على الموردين المتقدمين من خلال المنصة.
قائمة بالخدمات المقدمة والمفيدة لعملية المراجعة	**الخدمات الإلكترونية** • طلبات تقديم عروض الأسعار • إدارة مراحل التعاقد
الفائدة من الخدمة المقدمة وربطها بعملية المراجعة	**الخدمات الإلكترونية** **طلبات تقديم عروض الأسعار** تتيح هذه الخدمة للمنشأة (المورد) عرض وإقرار وإدخال طلبات تقديم عروض الأسعار إلكترونياً للمناقصة مما يساعد المراجع على التحقق من معرفة العقود المحتملة مع شركة أرامكو للمنشأة محل المراجعة. **إدارة مراحل التعاقد** تتيح هذه الخدمة للمنشأة (المورد) إدارة مراحل التعاقد (إدارة تقديم العروض والتعاقد) مع أرامكو السعودية مما يساعد المراجع على التحقق من حالة التعاقدات المبرمة بين المنشأة محل المراجعة وأرامكو السعودية والتحقق من الإفصاح حسب ما هو ملائم في القوائم المالية.
الاستفادة من الخدمة	يمكن الحصول على الخدمات من خلال العميل فقط بعد تسجيل الدخول.

أمثلة أخرى

للمنصات الحكومية والخدمات
المقدمة بشرح مبسط

يوضح هذا القسم من الدليل أمثلة إضافية لبعض المنصات الحكومية والخدمات ذات الطابع الخاص والتي من الممكن أن يتم استخدامها في بعض عمليات المراجعة حيث إن هذه المنصات تقدم خدمات مخصصة لفئة معينة من المنظمات والشركات كالتالي: -

استخدامات المنصة	شرح عن المنصة	اسم الجهة - المنصة	الموقع الإلكتروني
هيئة السوق المالية - إدارة الموردين	بوابة الموردين هي بوابة إلكترونية توفر للموردين الذين يتعاملون مع هيئة السوق المالية العديد من المزايا والخدمات والتي من شأنها أن تساهم في إنجاز العمليات والإجراءات المتعلقة بهم بكفاءة وفاعلية	تمكن هذه الخدمة المورد الجديد من تقديم طلب تسجيله كمورد معتمد لدى الهيئة ومن ثم إدارة الصفحة الخاصة به ضمن هذه البوابة سواءً تحديث بياناته أو الاطلاع على طلبات العروض المرسلة له والرد عليها.	الموقع الإلكتروني
هيئة المواصفات السعودية	تقدم الهيئة مجموعة خدمات من شهادات واختبارات وعلامات جودة وتراخيص للمصانع والموردين والجهات الحكومية والأفراد	التأكد من شهادات واختبارات وعلامات جودة وتراخيص للمصانع والموردين والجهات الحكومية والأفراد	الموقع الإلكتروني
وزارة البيئة والمياه والزراعة - بوابة الموردين	بوابة الموردين تقدم خدماتها للموردين المتعاملين	تسمح هذه الخدمة للموردين من إدارة ملفات المنشأة وتحديث البيانات واستعراض العقود الصادرة للمورد من الوزارة كما تمكن المورد من إدارة الفواتير والمستخلصات.	الموقع الإلكتروني
وزارة البيئة والمياه والزراعة - خدمات الزراعة	خدمات لقطاع الأعمال في معاملات	تتيح الوزارة عبر موقعها أكثر من 30 خدمة من طلب أذونات استيراد أو تصدير وتراخيص أخرى في مجال الزراعة للقطاع الخاص	الموقع الإلكتروني

استخدامات المنصة	شرح عن المنصة	اسم الجهة - المنصة	الموقع الإلكتروني
وزارة البيئة والمياه والزراعة - خدمات الثروة الحيوانية	خدمات لقطاع الأعمال في معاملات وزارة البيئة والمياه والزراعة	تتيح الوزارة أكثر من 20 خدمة من طلب أذونات استيراد أو تصدير وتراخيص أخرى في مجال الثروة الحيوانية	الموقع الإلكتروني
وزارة البيئة والمياه والزراعة -خدمات المياه	خدمات لقطاع الأعمال في معاملات وزارة البيئة والمياه والزراعة	تتيح الوزارة أكثر من 20 خدمة من طلبات واستعلام عن تراخيص وخدمات أخرى في مجال المياه	الموقع الإلكتروني
وزارة الإعلام - منصة التراخيص الموحدة	متابعة الرخص الإعلامية في الوزارة وإصدار الرخص وتجديدها وما يتعلق بها	تقدم هذه المنصة عديد من الخدمات كالتصنيف والفسخ والتوثيق والتراخيص الإعلامية والحجب وإلغاء الحجب والدعاوى الإعلامية وشهادات عدم الممانعة	الموقع الإلكتروني
صندوق تنمية الموارد البشرية - المرصد الوطني للعمل	يهدف المرصد الوطني للعمل بصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) إلى المساهمة في دعم اتخاذ القرارات وتطوير البرامج من خلال البيانات الدقيقة، المؤشرات، التقارير، الدراسات واتخاذ قرارات مبنية على البراهين تعكس واقع سوق العمل	تقدم منصة المرصد الوطني للعمل العديد من الخدمات كمعالجة البيانات والتقارير، استشارات تحليلية واستراتيجية، أبحاث سوق العمل، إدارة المعرفة والتعلم.	الموقع الإلكتروني
الهيئة العامة للغذاء والدواء - نظام ترخيص المنشآت	استقبال طلبات الموافقة المبدئية لترخيص مستودعات المستحضرات الصيدلانية والعشبية ومنتجات التجميل وكذلك طلبات الموافقة المبدئية لترخيص مصانع منتجات التجميل	استقبال طلبات الموافقة المبدئية للتراخيص	الموقع الإلكتروني

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

8004404444 | www.socpa.org.sa | Socpa_ksa